أوراق 15
فلسطينيّة

ترسيخ وتوسيع الملاحَقة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل

ريموندا منصور وامطانس شحادة

تموز 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

أوراق فلسطينيّة 15
تموز 2025

ترسيخ وتوسيع الملاحَقة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل

ريموندا منصور
محاضرة ومرشدة في مجال حلّ النزاعات

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل في مدى الكرمل

العنوان: همغينيم 90 حيفا.
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مدخل

ما زالت حرب الإبادة على غزّة وأهلها دائرة منذ استئنافها في 18 آذار 2025، وبلغت حصيلة العدوان الإسرائيليّ منذ بداية الحرب في السابع أكتوبر 2023، وَفْق تقرير وزارة الصحّة الفلسطينيّة، 55,207 شهيدًا وَ 127,821 إصابة.[1] ويستمرّ الجيش الاسرائيليّ في تصعيد عدوانه على الضفّة الغربيّة من خلال الاقتحامات، والمداهمات والاعتقالات وهدم بيوت، وسط استمرار النزوح القسريّ لأكثر من 50,000 لاجئ من مخيّمات محافَظتَيْ جنين وطولكرم ومخيّم نور شمس.[2] في ظلّ تصاعد وتيرة الحرب على الأراضي المحتلّة عام 1967، تستمرّ سياسات كَمّ الأفواه والإخراس والاعتقالات التعسُّفيّة، وحملات قمع مظاهر الاحتجاج والتظاهرات، ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل. كذلك يستمرّ التحريض تجاه المواطنين العرب من قِبل مؤسّسات الدولة الإسرائيليّة بالتعاون مع الإعلام الإسرائيليّ، وإلى حدّ كبير مع المجتمع الإسرائيليّ.

نشر مدى الكرمل، في حزيران 2024، تقريرًا موسَّعًا تابع فيه أبرز تجلّيات العنصريّة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، منذ اندلاع الحرب على غزّة حتّى آذار 2024، من بينها تصريحات ومواقف عنصريّة صدرت عن قيادات وصُنّاع قرار وسياسيّين، وفنّانين ومثقّفين وإعلاميّين، وعن عموم المجتمع الإسرائيليّ؛ وكذلك الممارَسات العنصريّة التي تقوم بها مؤسّسات الدولة والأجهزة الأمنيّة والقضائيّة والأكاديميّة -ومن بينها السياساتُ الحكوميّة والتشريعات في الكنيست- تجاه المواطنين العرب. وضّح التقرير كيف تستغلّ الحكومة الإسرائيليّة الحالةَ الناشئة منذ السابع من أكتوبر 2023، ووجودَ العديد من القوانين العنصريّة القائمة، في سبيل زيادة أدوات القمع والإخراس والملاحَقة للمواطنين العرب.

تأتي هذه الورقة لاستكمال قراءة الممارَسات العنصريّة وسياسات كَمّ الأفواه، والقمع والملاحَقات السياسيّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل، منذ نيسان 2024 حتّى أيّار 2025، وترى أنّ السياسات الحكوميّة تجاه المواطنين الفلسطينيّين أخذت منحًى تصعيديًّا خلال العام الأخير، وأنّ سياسات الإخراس والقمع توسّعت لتشمل أدوات جديدة، من بينها -على وجه الخصوص- استعمالُ الاعتقالات الإداريّة تجاه قيادات سياسيّة، وقمعُ حرّيّة الرأي لدى صِحافيّين وفنّانين وقيادات سياسيّة. يأتي هذا بالتوازي مع الأدوات القائمة نحو: منع التظاهرات والاحتجاج؛ قمع أيّ موقف مُعارض للحرب والقتل والدمار؛ الملاحَقات على شبكات التواصل الاجتماعيّ. استمرار وتوسيع هذه الأدوات جاء على الرغم من تراجع حدّة حالة الطوارئ الأمنيّة التي اتّخذتها الحكومة والمجتمع الإسرائيليّ ذريعةً ومبرِّرًا لسياساتها تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل، وعلى الرغم من زيادة الاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيليّ المطالِب بالتوصُّل إلى اتّفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين مع حركة حماس. كذلك تستمرّ هذه الممارسات على الرغم من حالة السكون والهدوء التي تسود المجتمع العربيّ منذ بداية الحرب على غزّة.

تَخْلَص الورقة إلى أنّ أدوات القمع وسياسات الإخراس، التي بُرِّرت إسرائيليًّا بأنّها نتيجة لحالة الطوارئ الناتجة بعد السابع من أكتوبر 2023، تعكس جوهر تعامل الدولة مع المواطنين العرب، وتحوّل حالة الطوارئ إلى حالة ثابتة في تعامل المؤسّسة مع المجتمع الفلسطينيّ، بل جرى تعميقها عبر استمرار الأدوات القائمة منذ بداية الحرب على غزّة وتوسيعها إلى أدوات جديدة مثل استعمال أداة الاعتقال الإداريّ. وترى الورقة أنّ خطورة تحويل هذه السياسات إلى حالة ثابتة ودائمة باتت واضحة، ولا سيّما في ظلّ استكانة المجتمع العربيّ، وحالة الخوف وأدوات التخويف. توسُّعُ العنصريّة وسياسات الإخراس وتعمُّقُهما يكشفان عن سهولة استرجاع أدوات وذهنيّة الحكم العسكريّ، والتعامل مع الفلسطينيّين على أنّهم أعداء، وخارج المواطَنة، على نحوٍ ثابت.

1. عرب48. (2025، 13 حزيران). الحرب على غزّة: أوامر إخلاء في خان يونس والمقاومة تعلن عن عمليّات بعدّة مَحاور. عرب48.
2. عرب48. (2025، 13 حزيران). الضفّة تحت النار: استشهاد شابّ قرب جنين بزعم تنفيذ عمليّة إطلاق نار. عرب48.

تفاقُم العنصريّة وسياسات الإخراس

وسّعت وعمّقت المؤسّسة الإسرائيليّة، في الأشهر الأخيرة، سياساتِ الإخراس وقمع الموقف المُعارض للحرب المعمولَ بها منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023. ولا تقتصر العنصريّة والإخراس على المؤسّسات الرسميّة وأجهزة السلطة، وعلى تسهيل الشروط القضائيّة لقمع حرّيّة التعبير عن الرأي، بل إنّها تطول المجتمعَ الإسرائيليّ ومنظّمات مدنيّة كذلك.

القانون في خدمة قمع حرّيّة التعبير

بعد أيّام من بداية الحرب على غزّة، أعلن المدّعي العامّ للدولة أنّ الشرطة معفاة من الالتزام بالحصول على موافقة مسبقة من النائب العامّ قبل الشروع في التحقيق أو الاعتقال بشبهة ارتكاب جرائم التحريض على الإرهاب أو التماهي مع منظّمة إرهابيّة. ومُنحت السلطات الأمنيّة صلاحيّات استثنائيّة تتيح لها فتح التحقيقات مباشرة في حالات الدعم العلنيّ لحركة حماس، ممّا أدّى إلى إلغاء الإجراءات التقليديّة.[3] ومنحت النيابة العامّة جهاز الشرطة الإذن لتقديم طلبات تمديد اعتقالات من المحاكم حتّى نهاية الإجراءات، وهو أمر استثنائيّ جدًّا في مخالفات التعبير عن الرأي. هذا الإجراء سهّل على الشرطة اعتقال المئات من المواطنين الفلسطينيّين للتحقيق.

في الفترة ما بين عامي 2018 و2022، قبل بداية الحرب على غزّة، فتحت الشرطة الإسرائيليّة 283 ملفّ تحقيق بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وجرى تقديم 70 لائحة اتّهام ضدّ المواطنين العرب من مجموع 88 لائحة اتّهام قُدِّمت تلك الفترة.[4] ومنذ بداية عام 2023 حتّى السادس من تشرين الأوّل 2023، أي قبل اندلاع الحرب بيوم، تلقّت الشرطة 160 بلاغًا عن جرائم تحريض،[5] بينما منذ بداية الحرب حتّى 26 تشرين الثاني 2023 جرى فتح 269 ملفّ تحقيق للاشتباه بارتكاب جرائم تحريض ودعم منظّمة إرهابيّة، وقُدِّمت 86 لائحة اتّهام في إجراء مستعجل.[6]

في كانون الأوّل 2024، عُرِضَ أمام لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست الإسرائيليّ تقرير حول تعامل السلطات الإسرائيليّة مع ما تسمّيه "جرائم التحريض على الإرهاب والتعبير عن التعاطف مع منظّمات إرهابيّة"، يغطّي فترة العامَيْن 2023 و2024. يشير التقرير أنّ شعبة التحقيقات في الشرطة تلقّت 1,542 بلاغًا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى منذ السابع من أكتوبر 2023. منذ تشرين الأوّل 2023، أصدرت النيابة العامّة 611 موافَقة لفتح تحقيقات، بينما رفضت 292 طلبًا. علاوة على ذلك، فتحت الشرطة 105 تحقيقات من دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من النيابة العامّة، وَفقًا للتعديلات التشريعيّة.[7] ويتابع التقرير أنّ العدد الأكبر من التحقيقات وتقديم لوائح اتّهام على خلفيّة "مخالفات تحريض عبر الإنترنت" كان في عام 2023،[8] وشكّلت الملفّات ضدّ المواطنين الفلسطينيّين نسبة 92% من مُجْمَل الملفّات، بينما 8% ضدّ اليهود فقط.[9] واستمرّ الوضع على هذا الحال في عام 2024 مع انخفاض طفيف. وقد أُدينَ المتّهَمون في جميع لوائح الاتّهام التي قُدِّمت ضدّ مواطنين فلسطينيّين وبلغ عددهم 42 لائحة اتّهام. وجاءت

3. حبّاس، وليد. (2024، 16 كانون الأوّل). ملاحقة فلسطينيّي الداخل خلال الحرب على غزّة... معطيات بيانات إسرائيليّة رسميّة. مدار.

4. هرشكوفيتس، روني. (2023، 23 تشرين الأوّل). بيانات حول مخالفات التحريض للإرهاب والتماهي مع منظّمة إرهابيّة. مركز الأبحاث والمعلومات. الكنيست. [بالعبريّة]

5. حبّاس، وليد. مرجع رقم 3.

6. أخبار. (2023، 26 تشرين الثاني). منذ اندلاع الحرب: جرى فتح 269 قضيّة تحريض وتشجيع على الإرهاب، وقُدّمت 86 لائحة اتّهام. واينت. [بالعبريّة]

7. حبّاس، وليد. مرجع رقم 3.

8. لقراءة التقرير كاملًا، انظر/ي: هرشكوفيتش، روني. (2024، 17 كانون الأوّل). معطيات حول مخالفات التحريض للإرهاب أو للّعن ومخالَفات على خلفيّة عنصريّة. مركز الأبحاث والمعلومات. الكنيست. [بالعبريّة]

9. حَدَاش الجبهة. (2024، 16 كانون الأوّل). حكومة يمينيّة متشدّدة: 92% من ملفّات التحريض المفتوحة هي ضدّ العرب؛ انتهت جميع الملفّات بالإدانة. حَدَاش الجبهة– الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة. [بالعبريّة]

الأحكام الصادرة عن المحاكم الإسرائيليّة قاسية؛ فقد بلغت 18 شهرًا من السَّجن الفعليّ. ورافقت حالاتِ الاعتقال مَظاهرُ العنف الجسديّ، والإذلال، والإهانات اللفظيّة، واحتجاز المعتقَلين المتّهَمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في "الأقسام الأمنيّة".[10] وخلافًا للضوابط القانونيّة التي تضمن حقوق المعتقَل، حرصت الشرطة على نشر أخبار الاعتقالات وصور المشتبَه بهم بطريقة مهينة.[11] في المقابل، لم تُقدَّم أيّة لائحة اتّهام ضدّ أيّ مشتبَه به يهوديّ،[12] علْمًا أنّ مركز "حملة" رصد أكثر من 12 مليون محتوًى عنيف وتحريضيّ من قِبل الإسرائيليّين ضدّ الفلسطينيّين عامّة، وُثّقَ باستخدام مؤشّر العنف العبريّ عام 2024.[13]

دولة تقف للمحامين والحقوقيّين بالمرصاد

هاجم وزير الأمن القوميّ إيتمار بِنْ جڤير القضاة العرب ونعَتَهم، عبْر تغريدة على منصّة "إكس" ("تويتر" سابقًا)، بأنّهم "أعداء من البيت"، وذلك في أعقاب قرار قاضٍ عربيّ يقضي بإطلاق سراح ناشط سياسيّ عربيّ من الاعتقال، اتُّهِم بالتحريض في الأيّام الأولى بعد اندلاع الحرب. وردًّا على نقد السلطة القضائيّة لتغريدته التي اعتبرتها مسيئة، اقترح بِنْ جڤير أنّه بدلًا من محاولة تربية ممثّلي جمهور، كان الأَوْلى بالسلطة القضائيّة أن تستدعي إليها للمساءلة قضاةً يُظهِرون تعاطفًا مع مؤيّدي الإرهاب.[14]

لم يقتصر التحريض على القضاة العرب، بل طالت الملاحقة السياسيّة محامين وحقوقيّين عربًا، ضمن حملة أوسع تقوم بها جمعيّات إسرائيليّة -من بينها جمعيّة بِتْسِلْمُو "على صورته" اليمينيّة المتطرّفة- ترمي إلى ترهيب وإسكات الأصوات المناهِضة للحرب، سواء أكانت سياسيّة أَمْ حقوقيّة أَمْ أُطُرًا طلّابيّة وغيرها. بناء على شكوى تقدَّمَ بها شايْ چليك، مدير منظّمة بِتْسِلْمُو، بادرت نقابة المحامين في إسرائيل إلى اتّخاذ إجراءات تأديبيّة ضدّ المحامي فؤاد سلطاني (من مدينة الطيرة)، والمحامي أمل عرابي (من قرية دير حنّا)، على خلفيّة منشورات على شبكة فيسبوك ومنصّة إكس عبّرا من خلالها عن مواقفهم الرافضة للحرب على غزّة. وقُدِّمت كذلك شكوى ضدّ المحامية مها إغباريّة من مدينة أمّ الفحم لنقابة المحامين بسبب منشورات كتبتها بعد السابع من أكتوبر 2023. وعلى أثر ذلك تُواجِه إغباريّة عقوبة تجميد عضويّتها في نقابة المحامين.[15] وقد سبق هذا اعتقالُ المحامي سري خوريّة، سكرتير الجبهة الديمقراطيّة في مدينة إقامته، شفاعمرو، بشبهة نشر عدّة "منشورات تحريضيّة" في تشرين الثاني 2023.[16]

وتبقى قضيّة اعتقال المحامي أحمد خليفة ومحمّد جبارين (الناشطَيْن من مدينة أمّ الفحم) تجسّد السياسة التمييزيّة في الاعتقال المطوَّل لمواطنين عرب بتهم تتعلّق بحرّيّة التعبير وتنظيم مظاهرة ضدّ الحرب؛ فقد اعتُقِلا مدّة أربعة أشهر وثمانية على التوالي، لمشاركتهما في مظاهرة مع بداية الحرب في تشرين الأوّل 2023. وقد وُجِّهت إليهما تهمتا "التحريض على الإرهاب" وَ"التماهي مع منظّمة إرهابيّة" بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وأُطلِق سراح خليفة في شباط 2024، وتبعه جبارين في حزيران 2024، بشروط صارمة.[17]

10. هيئة التحرير. (2024، 10 تشرين الأوّل). عدالة: "عام على الحرب على غزّة: تعميق الأبرتهايد وتقويض مواطَنة فلسطينيّي الداخل". مدوّنات. مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

11. جمعية حقوق المواطن. (2024، تشرين الأوّل). سنة من الإهمال: انهيار الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل والضفّة في ظل الحرب. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. [بالعبرية]

12. المرجع السابق.

13. قعدان، محمّد. (2025، كانون الثاني). هاشتاغ فلسطين 2024: الحرب على غزّة، انتهاكات الحقوق الرقْميّة، عسكرة الذكاء الاصطناعيّ. حملة. ص. 16.

14. أَلْموچ، تمار؛ وآخرون. (2023، 31 تشرين الأوّل). بِنْ جڤير نعَتَ قاضيًا بأنّه "عدوّ من البيت"، في السلطة القضائيّة انتقدوا ذلك. قناة كان. [بالعبريّة]

15. حاجّ يحيى، ضياء. (2024، 15 تمّوز). ما بعد 7 أكتوبر: ملاحقة المحامين العرب المناهضين للحرب على غزّة. عرب48.

16. عرب48. (2013، 8 تشرين الثاني). الملاحَقة السياسيّة في ظلّ الحرب على غزّة: لوائح اتّهام جديدة بحقّ 5 ناشطين. عرب48.

17. شحادة، امطانس. (2024، حزيران). مواطَنة هشّة: العنصريّة والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبّان الحرب على غزّة. مدى الكرمل.

التعبير عن مواقف معارِضة للحرب كعلّة للاعتقال

منذ استئناف الحرب على غزّة في شهر آذار 2025، شهدت سياساتُ القمع والإخراس المعمولُ بها تجاه المجتمع العربيّ تصعيدًا خطيرًا؛ إذ طالت صِحافيّين وفنّانين وقيادات سياسيّة، وتوسَّعَ استعمال أداة الاعتقال الإداريّ. ففي أعقاب حملة تحريض مكثّفة قادَتْها وسائل إعلام إسرائيليّة، ومجموعات يهوديّة متطرّفة، قامت الشرطة في 25. شباط 2025 بمداهمة بيت الصِّحافيّ سعيد حسنين في مدينة شفاعمرو، واعتقلته لمدّة 78 يومًا. وقد نسبت النيابة العامّة إلى حسنين مجموعة تُهَم، من بينها -كما وَرَدَ في لائحة الاتّهام- "التواصل مع عميل أجنبيّ، وإبداء التضامن مع منظّمة إرهابيّة، بعد أن تضامن ومدح في مقابلات إعلاميّة أعمالَ حماس ومعاملتَها للمحتجَزين الإسرائيليّين، كما مدح حسن نصر الله ومنظّمة حزب الله، لوقوفهم إلى جانب الفلسطينيّين، وَفقًا لادّعاءات النيابة العامّة والشرطة".[18]

اعتقال حسنين جاء بعد أن نشرت القناة 14 (اليمينيّة) في 23 شباط 2025 اللقاءَ المتلفَزَ الذي أجراه الصِّحافيّ سعيد حسنين مع قناة الأقصى،[19] تلاه تقدُّم منظّمة بِتْسِلْمُو اليمينيّة بشكوى للشرطة، وللمدّعي العامّ، والمستشارة القضائيّة للحكومة، ورئيس الاتّحاد العامّ لكرة القدم، تطالبهم فيها باعتقال حسنين "ورميه في السِّجن، واستجوابه، وتقديمه للعدالة" (على حدّ تعبير المنظّمة)، لأنّه "مدح الإرهاب ودعم حركة حماس، ونعت الجيش الإسرائيليّ في المقابلة بِـ "جيش العدوّ".[20] تَلَتْ نشْرَ القناة 14 لمقابلة حسنين مجموعةٌ من العناوين التحريضيّة تصدّرتْ صحفًا إسرائيليّة، ومجموعةٌ خطوات مؤسّساتيّة ضدّ حسنين. تحت العنوان الفرعيّ "التصريح الفاضح – والإقالة"،[21] كتب الصِّحافيّ شمعون إلباز في واينت: "تصريحات حسنين، في المقابلة التي أجراها مع قناة الأقصى التابعة لحماس، والمحظور بثّها في إسرائيل، قاسية وفظيعة، وضدّ دولة إسرائيل والجيش. كذلك تضمّنت تصريحات مهينة ضدّ الرهائن الذين أُطلِق سراحهم في الصفقة الأخيرة".[22] في موازاة ذلك، وعلى الرغم من ادّعاء حسنين أنّ أقواله أُخرِجت من سياقها، قامت إدارة فريق أبناء سخنين، بناء على طلب من إدارة الدوريّ الإسرائيليّ لكرة القدم، بفصل حسنين من منصبه كمعلّق رياضيّ في ملعب كرة القدم في سخنين.[23] وطالب وزير الثقافة والرياضة، ميكِي زُوهَرْ، بفصل حسنين من منصبه في فريق أبناء سخنين فورًا. ولم يَتَوانَ مكتب الصِّحافة الحكوميّة عن اتّخاذ خطوات لإلغاء بطاقة الصِّحافة الرسميّة من حسنين.[24] بعد اعتقال دام 78 يومًا تخلّلتها 13 جلسة محاكمة، أصدرت المحكمة المركزيّة في حيفا في 13 أيّار 2025 قرارًا يقضي بإطلاق سراح حسنين، وبأن يخضع للحبس المنزليّ بشروط مقيِّدة.[25]

ثمّة حادث آخر يوضّح دَوْر الشرطة في قمع حرّيّة التعبير تجاه المجتمع العربيّ، يتمثّل في استدعاء الشرطة للتحقيق -في شباط 2025- فنّانَ الكوميديا الفلسطينيَّ نضال بدارنة من بيته في حيفا، بحجّة "التصرُّف بطريقة قد تخلّ بسلامة الجمهور".[26] وجاء هذا التحقيق بعد حملة تحريض قامت بها مجموعات ومنظّمات يمينيّة متطرّفة ضدّ بدارنة، بادّعاء أنّ أحد العروض التي يقدّمها يتعرّض للمحتجَزين الإسرائيليّين في غزّة. في موازاة التحقيق مع بدارنة، قامت الشرطة -بعد وصول رسائل جمعيّات اليمين إليها- بممارسة ضغوط وتهديد لأصحاب قاعات في الناصرة لمنع استقبال عرض "ستاند-أب" للفنّان بدارنة، دون أيّ صلاحيَة قانونيّة لذلك. كذلك منعت الشرطة عرض بدارنة في حيفا.[27]

18. زعبي، مصطفى وليد. (2025، 2 نيسان). تمديد اعتقال الصحافيّ سعيد حسنين حتّى 28 من الشهر الجاري. عرب48.
19. أبو حتصيرا، يتسحاك. (2025، 24 شباط). كشف أخبار 14: تقديم شكوى للمستشارة القانونيّة ضدّ المعلّق الرياضيّ لسخنين. C14. [بالعبريّة]
20. المرجع السابق.
21. إلباز، شمعون. (2025، 24 شباط). "إسرائيل هي العدوّ": مذيع مباريات فريق أبناء سخنين مَدَحَ حماس– وجرى فصله. واينت. [بالعبريّة]
22. المرجع السابق.
23. المرجع السابق.
24. المرجع السابق.
25. زعبي، مصطفى وليد. (2025، 13 أيّار). تسريح الصحافيّ سعيد حسنين من سجن مجدّو وإحالته للحبس المنزليّ. عرب48.
26. زعبي، مصطفى وليد. (2025، 25 شباط). الإفراج عن الفنّان نضال بدارنة بعد اقتحام منزله واعتقاله والتحقيق معه. عرب48.
27. المرجع السابق.

كذلك اعتقلت الشرطة، في شباط 2024، مدرّس الموسيقى علي ياسين بكري من مدرسته في قرية كفر ياسيف، وذلك بسبب ترديده أغنية الفنّانة أُمَيْمة الخليل "عصفور طلّ من الشبّاك" (من كلمات نبيل هادي/ حاوي وتلحين مارسيل خليفة) على مسامع تلامذته.[28] وفي شباط 2025، اعتقلت الشرطة فادي أبو يونس، سكرتير اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ، بحجّة الإخلال بالسلام، وبقي رهن التحقيق عدّة ساعات.[29]

وكانت مؤسّسة عدالة قد حذّرت -في رسالة إلى المستشارة القانونيّة للحكومة، في 24 نيسان 2024- أنّ سياسة الاعتقالات التي تنفّذها الشرطة استنادًا إلى المادّة 216 (أ) (4) من قانون العقوبات، 1977 (اعتقال كلّ من يتصرّف في مكان عامّ بطريقة قد تؤدّي إلى الإخلال بالسلام مدّة ستّة أشهر) هي سياسة تمييزيّة وغير قانونيّة وتحوّلت إلى أداة للملاحَقة السياسيّة. ورأت أنّ هذه الاعتقالات تشكّل انتهاكًا خطيرًا وغير دستوريّ للحقوق الأساسيّة المحميّة، وتتعارض مع القانون. وأضافت رسالة عدالة أنّ المركز تلقّى شهادات تفيد بأنّ الشرطة تُوسّع من استخدامها هذا البند لتنفيذ اعتقالات.[30]

الاعتقالات الإداريّة

أصدر وزير الأمن الإسرائيليّ، منذ بداية الحرب، عشرات أوامر الاعتقال الإداريّ ضدّ فلسطينيّين في إسرائيل لفترات تتراوح مدّتها بين شهر واحد وستّة أشهر.[31] وحتّى بداية نيسان 2024، بناءً على بياناتٍ جمَعَها موقع عرب48، جرى رصد اعتقال 25 شابًّا فلسطينيًّا من مواطني إسرائيل تتراوح أعمارهم بين 18 وَ 22 سنة اعتقالًا إداريًّا.[32] تُعَدّ هذه الإجراءات غير مسبوقة؛ ففي هبّة الكرامة عام 2021، رُصِدت ثلاث حالات اعتقالات إداريّة. هذه المعطيات تعكس تزايدًا في استخدام وسائل القمع والتعسُّف، ولا سيّما عندما يكون معظم المعتقَلين من المواطنين العرب.[33]

تزامَنَ تصعيد استخدام أوامر الاعتقالات الإداريّة مع مصادقة الكنيست في تمّوز 2024 بالقراءة التمهيديّة على اقتراح قانون صلاحيّات الطوارئ (اعتقالات) (تعديل- اعتقالات إداريّة بسبب العضويّة في منظّمة إرهابيّة) لسنة 2024،[34] الذي ينصّ "على أنّه لا يمكن وضع مواطن في دولة إسرائيل رهن الاعتقال الإداريّ، إلّا إذا كان لدى وزير الأمن سبب معقول للاعتقاد بأنّ هذا الشخص عضو في منظّمة إرهابيّة وضعت لنفسها هدف تقويض وجود الدولة أو ارتكاب أعمال إرهابيّة ضدّ مواطنيها". واعتبر مركز عدالة- المركز لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل أنّ اقتراح القانون عنصريّ ويسعى إلى ترسيخ أدوات الحكم العسكريّ (1948-1966)، وأنّ الصلاحيّات الممنوحة للوزير في الاقتراح هي في الواقع مشابهة جدًّا لتلك التي كانت بيد قادة الجيش أيّام الحكم العسكريّ من خلال قوانين الطوارئ، وبذلك يجري إنتاج مسار مُوازٍ للقانون الجنائيّ.[35] ويرمي تعديل القانون إلى تعميق إنشاء نظامَيْن قانونيَّيْن منفصلَيْن على أساس قوميّ وترسيخ مكانة الفلسطينيّين كرعايا بلا حقوق.[36]

28. علي، مجد. (2024، 15 كانون الأوّل). قمع فلسطينيّي الـ48... تكامل بين مؤسّسات الاحتلال الرسميّة والشعبيّة. العربيّ الجديد.

29. الاتّحاد. (2025، 24 شباط). الحزب الشيوعيّ والجبهة: الشرطة تطلق سراح فادي أبو يونس بعد اعتقال بوليسيّ تعسُّفيّ ترهيبيّ. الاتّحاد.

30. عدالة. (2024، 22 نيسان). رسالة عدالة إلى المستشار القضائي للحكومة: اعتقالات غير قانونيّة استنادًا على البند 216 (أ) (4) من قانون العقوبات، 1977. [بالعبريّة]، مقتبس لدى: علي، مجد. (2024، 15 كانون الأوّل). قمع فلسطينيّي الـ48... تكامل بين مؤسّسات الاحتلال الرسميّة والشعبيّة. العربيّ الجديد.

31. شيزاف، هجار؛ وَليش، يهونتان. (2024، 22 تشرين الثاني). وزير الأمن كاتس أعلن أنّه سيوقف استخدام أوامر الاعتقال الإداريّ ضدّ المستوطنين. هآرتس. [بالعبريّة]

32. بويرات، أمير علي. (2025، 3 نيسان). الاعتقالات الإداريّة: 5 شبّان من إكسال يقبعون في السجون الإسرائيليّة. عرب48.

33. زهر، سوسن. (2022، أيّار). الاعتقالات الإداريّة كنوع من أنواع العقاب الجماعي ضد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر. تقدير موقف. مدى الكرمل.

34. أخبار الكنيست. (2024، 4 تمّوز). المصادقة بالتمهيديّة: فرض القيود على وضع المواطنين في دولة إسرائيل رهن الاعتقال الإداريّ. الكنيست.

35. عرب48. (2023، 9 تمّوز). عدالة: مشروع قانون الصلاحيات الإداريّة يهدف إلى إعادة أيّام الحكم العسكريّ. عرب48.

36. المرجع السابق.

في موازاة ذلك، أصدر وزير الأمن الإسرائيليّ يسرائيل كاتس في 22 تشرين الثاني 2024 بيانًا أعلن فيه توقُّف استخدام أوامر الاعتقال الإداريّ ضدّ اليهود المستوطنين في الأراضي المحتلّة منذ عام 1967. فقوانين أنظمة الطوارئ المتعلّقة بالاعتقالات الإداريّة لا تتضمّن، حاليًّا، الإشارة إلى منظّمات إرهابيّة، وعوضًا عن ذلك يُسمح بالاعتقال بموجب مذكّرة لمدّة تصل إلى ستّة أشهر في الحالات التي يكون فيها أساس معقول للافتراض أنّ "أمن الدولة أو السلامة العامّة" في خطر.[37] ورأت منظّمات حقوقيّة، ومنظّمات الدفاع عن حقوق الانسان، أنّ هذا القرار هو إجراءٌ قاسٍ وغيرُ ديمقراطيّ، والأهمّ أنّه يمثّل فصلًا عنصريًّا، إذ يلغي فعليًّا إصدار أوامر الاعتقال الإداريّ ضدّ المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلّة عام 1967، لكنّه يسمح بمواصلة استخدامها ضدّ الفلسطينيّين، بمن في ذلك الفلسطينيّون في القدس الشرقيّة المحتلّة وضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل.[38]

في هذا السياق، كان اعتقال القياديّ السياسيّ في حركة أبناء البلد رجا إغباريّة (74 عامًا) اعتقالًا إداريًّا هو الأبرز منذ بداية حرب الإبادة على غزّة، بل يمكن القول إنّه أوّل اعتقال إداريّ لقيادات سياسيّة في الداخل منذ عقود. ففي 15 نيسان 2025، أصدر وزير الأمن الإسرائيليّ، يسرائيل كاتس، أمر اعتقال إداريّ ضدّ إغباريّة لمدّة أربعة أشهر، وذلك بعد أن قامت الشرطة باعتقاله قبل أسبوع من هذا القرار.[39] وقد تعرّض إغباريّة خلال الاعتقال إلى اعتداءات جسديّة إلى حدّ كسر ساقه. على أثر ذلك، قدّمت مؤسّسة عدالة، في 11 أيّار 2025، إلى المحكمة العليا الْتماسًا يطالبها بالسماح لإغباريّة بتلقّي العلاج الطبّيّ خارج السِّجن، والالتقاء بمحاميه على نحوٍ فوريّ؛ إذ لم تسمح مصلحة السجون بزيارة محاميه له خلال فترة الاعتقال، رغم الطلبات المتكرّرة، وهو ما يُعَدّ "انتهاكًا صارخًا في الدفاع عن نفسه، ولا سيّما في ظلّ ظروف احتجاز مهينة وغير إنسانيّة".[40]

ورأى ناشطون وقيادات سياسيّة ومؤسّسات فلسطينيّة فاعلة أنّ الاعتقالات الإداريّة المتصاعدة، ولا سيّما ما صدر ضدّ القياديّ السياسيّ إغباريّة، لا تهدف إلى تضييق هامش العمل السياسيّ فحسب، بل ترمي كذلك إلى تصفيته.[41] وَفقًا للجنة المتابعة العليا، "المؤسّسة الحاكمة ماضية في حملة القمع والترهيب، وتلفيق التهم ضدّ الناشطين السياسيّين، بهدف تجريم العمل السياسيّ، والعمل الاجتماعيّ، وتجريم حقّنا في قول كلمتنا، ووقوفنا الطبيعيّ إلى جانب شعبنا. وهذه الحملة في تصاعد مستمرّ، تحت أدخنة حرب الإبادة التي يتعرّض لها شعبنا في قِطاع غزّة والضفّة الغربيّة".[42] واعتبرت حركة "أبناء البلد" أنّ الاعتقال الإداريّ ضدّ رجا إغباريّة هو اعتقال انتقاميّ، وذلك "لعدم قدرة المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة توجيه تُهَم تستند إلى وقائع حقيقيّة وفعليّة".[43] ورأى مركز عدالة أنّ اعتقال إغباريّة "يوضّح السياسة الانتقاميّة والملاحَقة السياسيّة تحت غطاء أمنيّ".[44]

37. زيتون، يوآف؛ وبن كيمون، إليشاع؛ وحلبي، عيناف. (2024، 22 تشرين الثاني). الوزير كاتس قرّر التوقّف عن استخدام أوامر الاعتقال الإداريّ ضدّ يهود في يهودا والسامرة. واينت. [بالعبريّة]

38. مَعَنِيتْ، حِينْ. (2024، 23 تشرين الثاني). حقوقيّون: قرار كاتس بشأن أوامر الاعتقال الإداريّ غير قانونيّ ومن المتوقّع إلغاؤه في المحكمة العليا. هآرتس. [بالعبريّة]

39. بويرات، أمير علي. (2025، 15 نيسان). تحويل رجا إغباريّة إلى الاعتقال الإداريّ.. إدانات واستنكارات. عرب48.

40. عرب48. (2025، 12 أيّار). الْتماس عاجل يطالب بنقل رجا إغباريّة لتلقّي العلاج ولقاء محاميه. عرب48.

41. بويرات، أمير علي. (2025، 15 نيسان). تحويل رجا إغباريّة إلى الاعتقال الإداريّ.. إدانات واستنكارات. عرب48؛ الاتّحاد (2025، 15 نيسان). الجبهة والحزب الشيوعيّ يستنكران الاعتقال الإداريّ للقياديّ رجا إغباريّة: تفعيل الاعتقالات الإداريّة محاولة بائسة لإعادتنا لأيّام الحكم العسكريّ!. الاتّحاد.

42. المرجع السابق.

43. المرجع السابق.

44. عدالة. (2025، 3 حزيران). المحكمة في حيفا: الحالة الصحّيّة لرجا إغباريّة مقلقة ويجب إعادة النظر في قرار اعتقاله الإداريّ. عدالة.

انتقامًا منها لأنّها زوجة الشهيد الأسير...

بإيعاز من المفتّش العامّ لجهاز الشرطة، داني ليڤي، وفي أعقاب مطالَبة وزير الأمن القوميّ الإسرائيليّ، إيتمار بِنْ چڤير، اعتقلت الشرطة الناشطةَ سناء سلامة، زوجة الشهيد الأسير وليد دقّة، يوم الخميس 29 أيّار 2025 أثناء وجودها في القدس مع ابنتها ميلاد.[45] وقامت الشرطة بالتحقيق مع سلامة على خلفيّة منشورات لها عبْر مواقع التواصل الاجتماعيّ، بادّعاء "التماهي مع الإرهاب، والتحريض".[46] وأشار فادي برانسي، محامي سلامة، إلى أنّ اعتقال سلامة كان بصورة همجيّة وتعسُّفيّة، دون أيّ مراعاة لها كأمّ أو كامرأة، ودون أن يجري إعلامها أو إعلام أيّ كان بأسباب الاعتقال أو وجْهته. وقد خضعت سلامة للتحقيق فور اعتقالها، ولم تُسأل إطلاقًا عن المنشورات التي كتبتها، فضلًا عن أنّ التحقيق كان ضبابيًّا وعامًّا. وأكّد برانسي أنّه لا أساس قانونيًّا لاعتقالها، وبخاصّة أنّ ملفّ التحقيق، كما عُرِض على المحكمة، خالٍ من أيّ أدلّة جِدّيّة، بل يستند إلى خلفيّتها العائليّة والسياسيّة.[47]

وقال المحامي علاء تلّاوي (من طاقم الدفاع عن سلامة) بعد صدور قرار محكمة الصلح في الخضيرة بإطلاق سراح سلامة: "إنّ الادّعاءات التي تُنسَب إلى سناء في اعتقادنا غير صحيحة، والشرطة حاولت تفسير الادّعاءات بطريقة غير صحيحة". وقد جرى تحرير سلامة بشروط مقيِّدة: الحبس المنزليّ لمدّة عشرة أيّام في بيت والدتها في الطيرة، وكفالة ماليّة قَدْرُها 20,000 شيكل، ومنعها من السفر خارج البلاد.[48]

من الجدير بالإشارة أنّ "سلامة هي زوجة الشهيد الأسير وليد دقّة ابن مدينة باقة الغربيّة، الذي استشهد إثر صراع مع المرض وهو في السجن، في مطلع نيسان 2024، بعد أن أمضى 38 عامًا في السجون الإسرائيليّة. وبعد مرور أكثر من عام على استشهاد دقّة، لا تزال السلطات الإسرائيليّة تحتجز جثمانه وترفض تسليمه لعائلته من أجل مواراته الثرى. وكان المجلس الوزاريّ للشؤون السياسيّة والأمنيّة ("الكابِنيت") قد قرّر، في أيلول 2024، ألّا تحرّر إسرائيل جثامين 7 شهداء من مناطق الـ48 بينهم دقّة".[49]

إسكات النوّاب العرب في الكنيست

بعد خطاب النائب أيمن عودة، رئيس كتلة الجبهة العربيّة للتغيير في الكنيست، في المظاهرة ضدّ الحرب، في حيفا، في 31 أيّار 2025، المندِّد بالاحتلال وحرب الإبادة، والتطهير العِرْقيّ في غزّة، بدأت حملة تحريض واسعة ضدّ عودة من قِبل أعضاء ووزراء في حكومة اليمين المتطرّف تطالب بإقصائه من الكنيست.[50]

مسار التحريض والمطالَبة بإبعاده عن الكنيست بدأ من النائب أفيحاي بوآرون (الليكود)، من خلال المباشرة بتجميع 70 توقيعًا من الكتل البرلمانيّة، لتفعيل قانون الإقصاء ضدّ النائب عودة من الكنيست،[51] ردًّا على تغريدة للنائب على منصّة إكس عبّر بها عن فرحته بتحرير المخطوفين والأسرى في صفقة التبادل التي جرت في 19 كانون الثاني 2025. استكمالًا للتحريض على تغريدة النائب عودة، كتب أفيچدور ليبرمان (رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"): "مرّة أخرى يثبت

45. سواعد، ربيع. (2025، 29 أيّار). بعد مطالبة بن چڤير بترحيلها: اعتقال سناء سلامة في القدس. عرب48.

46. بويرات، أمير علي. (2025، 5 حزيران). الشرطة تستأنف على الإفراج عن سناء سلامة دقّة وعقد جلسة محكمة الجمعة. عرب48.

47. غفري، محمّد. (2025، 3 حزيران). محامي سناء سلامة لِـ "ألترا فلسطين": اعتقالها سياسيّ وانتقاميّ. Ultra فلسطين.

48. بويرات، أمير علي. مرجع رقم 47.

49. حول حجز جثمان الشهيد وليد دقّة وجثامين أخرى من الداخل، انظر\ ي: زعبي، ناريمان شحادة. (2025، أيار). منظومة القضاء الإسرائيليّة في ظل حرب الإبادة. مدى الكرمل.

50. الاتّحاد. (2025، 1 حزيران). الجبهة والحزب الشيوعيّ يحذّران من خطورة التحريض الفاشيّ على النائب أيمن عودة. الاتّحاد.

51. شاليف، طال. (2025، 5 حزيران). "لا مكان له في كنيست إسرائيل": افتُتِح مسار الإقصاء ضدّ النائب عودة بعد الحصول على 70 توقيعًا. والا. [بالعبريّة]

أيمن عودة أنّه الناطق باسم حماس في الكنيست [...] ويجب طرده إلى غزّة مع الإرهابيّين القَتَلة"، بينما وزير الثقافة مِيكِي زُوهَرْ (الليكود) ردّ على تغريدة عودة بقوله: "من يفرح لتحرير إرهابيّين [...] مكانه في السّجن، لا في الكنيست".[52]

بعد خطاب عودة في مظاهرة حيفا، أعلن النائب الليكوديّ بوآرون أنّه استكمل جمع 70 توقيعًا، من بينها 60 توقيعًا من أعضاء الائتلاف و10 تواقيع من قِبل المعارضة (ستّة هم أعضاء حزب "إسرائيل بيتنا"، وأربعة من حزب "المعسكر الرسميّ")، وقال إنّ من هتف في المظاهرة أنّ غزّة انتصرت وستنتصر لا مكان له في الكنيست.[53]

واستكمالًا لعمليّة التحريض والإقصاء، طالب إيتمار بِنْ جْڤير، وزير الأمن القوميّ، من المستشارة القانونيّة للحكومة، چالي بهراف-ميارا، رفع الحصانة القانونيّة عن النائب عودة، والسماح للشرطة بالتحقيق معه بتهمة التحريض ودعم الإرهاب.[54]

وقد صوتت لجنة الكنيست في 30 حزيران 2025 على اقتراح إقصاء النائب عودة بالإجماع من قبل مندوبي جميع الأحزاب الصهيونية ومعارضة نائبين من الأحزاب العربية، وبذلك ينتقل التصويت إلى جلسة خاصة للهيئة العامة للكنيست يحدد موعدها لاحقًا للتصويت على اقتراح إقصاء النائب عودة، وفي هذه الحالة يحتاج الاقتراح إلى تأييد 90 صوتًا لإقصائه. يجدر بالذكر أنّه منذ إقرار القانون، كان مسار إقصاء النائب عوفر كسيف هو الوحيد الذي وصل إلى لجنة الكنيست لمناقشته فيها. بَيْدَ أنّ عمليّة الإقصاء تلك أُسقِطت آنذاك؛ وذلك لتصويت 86 عضوًا مع الإقصاء، بينما إقرار الإقصاء يحتاج إلى دعم 90 عضوًا.[55]

لم تكتفِ مؤسّسات الدولة بالملاحقات الفرديّة وقمع حرّيّة التعبير عن رأي مُعارض للحرب لدى قيادات سياسيّة وصحفيّين وفنّانين، ومواطنين، بل تقوم كذلك باستعمال أدوات للقمع الجماعيّ، وملاحقة التنظيم السياسيّ والمجتمعيّ، وتحاول حظْر النشاط السياسيّ والاحتجاج الجماعيّ، كما نوضّح في الفقرات التالية.

إسكات وقمع للجماعة

تستمرّ الشرطة والمسؤولون الحكوميّون في ملاحقة العمل السياسيّ الفلسطينيّ، ومن ضمن ذلك محاولة منع مظاهرات واحتجاجات جماعيّة، ومحاولات لقمع الهُويّة والذاكرة الجماعيّة عبْر منع إحياء ذكرى النكبة، وحظْر التنظيم الجماعيّ السياسيّ والمدنيّ، كما حصل عند إخراج مشروع "إفشاء السلام" عن القانون.

الحجّة... المتظاهرون الفلسطينيّون يؤيّدون الإرهاب

حظرت المؤسّسة الأمنيّة والقضائيّة، منذ بداية الحرب على غزّة، غالبيّةَ محاولات تنظيم وقفات احتجاجيّة أو مظاهرات رافضة للحرب والقتل والدمار. وقد قُدِّمت إلى المحكمة العليا، مع بداية الحرب على غزّة، ثلاثةُ الْتماسات تُطالِبها بالتدخُّل في قرار الشرطة حظْر القيام بوقفات تضامنيّة في بلدات عربيّة، وقد رفضت المحكمة ثلاثتها. وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على بداية الحرب، قدّم مركز عدالة-المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، في كانون الثاني

52. أدماكر، ياكي؛ وَشاليف، طال. (2025، 19 كانون الثاني). النائب أيمن عودة في قول مستفزّ: "فرحٌ لتحرير المخطوفين والأسرى". والا. [بالعبريّة]
53. شاليف، طال. مرجع رقم 51.
54. بلوخ، أبراهام. (2025، 31 أيّار). أيمن عودة: "غزّة انتصرت وستنتصر"؛ بِنْ چڤير لچالي بهراف-ميارا: "افتحي تحقيقًا". معاريف. [بالعبريّة]
55. شاليف، طال. مرجع رقم 52.

2025، الْتماسًا إلى المحكمة العليا، يطالب فيه بمنح تصريح لتنظيم مظاهرة قُطْريّة في مدينة سخنين ضدّ الحرب والمطالَبة بوقفها، تنظّمها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة؛ وذلك بعد أن رفضت الشرطة منْح المظاهرة تصريحًا إلّا بشروط تعجيزيّة. خلال مناقشة الالتماس، طلبت المحكمة إخراج ممثّلي مركز عدالة ومَن حضروا مِن لجنة المتابعة مِن القاعة، وذلك للنظر في معلومات سرّيّة عرضتها عليها الشرطة. وفعلًا تبنّت المحكمة مزاعم وادّعاءات الشرطة، ووافقت على منع تنظيم المظاهرة بالمسار المطلوب، وقبلت بالبدائل التي اقترحتها الشرطة شرطًا لمنح تصريح لتنظيم المظاهرة. هذه الإجراءات المتتالية التي تقوم بها المحكمة العليا توضّح أنّه هناك "منظومات قانونيّة منفصلة، واحدة لليهود تسمح لهم بالتظاهر وإغلاق الشوارع وأخرى للعرب تهدف لقمعهم وقمع أيّ تعبير عن موقف رافض للحرب"،[56] وتوضّح أنّ غالبيّة قرارات المحكمة العليا عملت على دعم مواقف الشرطة في ما يخصّ حقّ المجتمع العربيّ في التظاهر والاحتجاج منذ بداية الحرب على غزّة.[57]

مسيرة العودة الـ28 تُلغى قهرًا

الملاحَقة السياسيّة الجماعيّة لم تَستثنِ مسيرةَ العودة إلى القرى المهجَّرة لإحياء ذكرى النكبة والتهجير، التي تنظّمها سنويًّا جمعيّة الدفاع عن حقوق المهجَّرين منذ عام 1998 بالتزامن مع "يوم استقلال" دولة إسرائيل، تحت شعار "يوم استقلالهم، يوم نكبتنا". فعلى الرغم من أنّ الشرطة لم تُصْدِر قرارًا رسميًّا بإلغاء مسيرة العودة الثامنة والعشرين إلى أراضي قرية كفر سبت المهجَّرة (من قضاء طبريّا)، قامت بممارسة ضغوط وعراقيل مُمَنهَجة، وفرضت شروطًا تعجيزيّة غير مسبوقة على جمعيّة "الدفاع عن حقوق المهجَّرين" لمنع إقامة المسيرة السنويّة؛ من بينها حظْر رفع العلم الفلسطينيّ، واشتراط مشاركة 700 شخص فقط في المسيرة،[58] واستخدام الحافلات فقط للوصول إلى موقع المسيرة، إضافة إلى التهديد باقتحام الشرطة إلى مسار المسيرة والمهرجان الختاميّ.[59] كذلك عارض المجلس الإقليميّ للجليل الأسفل بشدّةٍ إقامةَ المسيرة -حيث تخضع المنطقة لسلطته- بادّعاء أنّها تمسّ بالحقول وبجوهرها "السيادة الإسرائيليّة على المنطقة".[60]

وقالت المحامية سوسن زهر، المرافِقة القانونيّة للجمعيّة، إنّ الشرطة ماطلت في الردّ على طلب الجمعيّة للحصول على تصريح للمسيرة المقدَّم في آذار 2025، ورافقت ذلك تصريحاتٌ إعلاميّة أطلقها إيتمار بن چڤير، وزير الأمن القوميّ، يحرّض بها على المسيرة. وهو ما أدّى كذلك إلى رفض طلب الجمعيّة تحويل المسيرة إلى أراضي هوشة (قرب شفاعمرو). وإزاء تهديدات الشرطة بأنّه "لن يحصل خير" إن تجاوزت الجمعيّة التعليمات، قرّرت الجمعيّة إلغاء المسيرة الرسميّة على أراضي كفر سبت، حرصًا على سلامة المشاركين.[61]

رافقت سيرورةَ إلغاء المسيرة مجموعةٌ من التصريحات والإدانات من ناشطين وقيادات سياسيّة في الداخل، مؤكّدين تصاعد الملاحَقة السياسيّة والانزلاق إلى الفاشيّة.[62] ويوضّح الصحافيّ جاكي خوري أنّ إلغاء المسيرة هذا العام جاء نتيجةً "لتغيُّر المُناخ السياسيّ في البلاد. وقد ساهمت مكانة بِنْ چڤير السياسيّة في تغلغل آرائه عميقًا داخل الشرطة

56. بكري، قاسم. (2025، 9 كانون الثاني). المتابَعة تقرّر تأجيل المظاهرة في سخنين بعد انضمام المحكمة لمحاولات الشرطة بإفشالها. عرب48.

57. للتوسُّع بشأن دَوْر المحكمة الإسرائيليّة العليا في المصادقة على سياسات الشرطة، في اختلاقها الذرائع لمنع المواطنين الفلسطينيّين من إسماع أصوات مناهِضة للحرب دون وضع حدّ لانتهاكات الشرطة لحقوق المواطنين الأساسيّة ولمساهمتها في تشكيل غطاءٍ لممارسات الإبادة، بالإمكان العودة إلى: شحادة، ناريمان. (2025، أيّار). منظومة القضاء الإسرائيليّة في ظلّ حرب الإبادة. مدى الكرمل.

58. يشارك في مسيرات العودة في السنوات الأخيرة آلافٌ.

59. زعبي، مصطفى. (2025، 30 نيسان). ما بعد إلغاء مسيرة العودة: تضييقات وملاحقات ومحاولات لمحو الهُويّة. عرب48.

60. زعبي، بكر. (2025، 30 نيسان). لا مسيرة، لا علم، لا ذاكرة. سيحاه مِكُوميت. [بالعبريّة]

61. مصطفى زعبي، وليد. (2025، 30 نيسان). ما بعد إلغاء مسيرة العودة: تضييقات وملاحقات ومحاولات لمحو الهُويّة. عرب48.

62. المرجع السابق.

وبين العديد من الدوائر العامّة، وتحريض المنظَّمات اليمينيّة ضدّ المسيرة جاء على أرض خصبة. الجهاز القضائيّ مستنزَف، ومن غير الواقعيّ تعليق آمال كبيرة عليه. في واقع 2025 لم يَعُد العلَمُ الفلسطينيّ (الذي رُفِع ذات يوم في مقرّ إقامة رئيس الوزراء في بلفور) والخطابُ حول النكبةِ وحقِّ العودة شرعيَّيْن في إسرائيل".[63]

حظر نشاط لجان "إفشاء السلام"

يتّفق محلّلون وناشطون سياسيّون واجتماعيّون في أنّ تقصير الشرطة والمؤسّسة الحاكمة في لجم الجريمة والقضاء عليها في المجتمع العربيّ ناتج عن سياسة مُمَنْهَجة ترمي إلى إشغال المجتمع بآثار الجريمة على المستوى الاقتصاديّ والنفسيّ والاجتماعيّ، وإلى دفع الفلسطينيّين إلى الهامش بعيدًا عن الخطاب السياسيّ العامّ، وبعيدًا عن التعامل مع القضايا الوطنيّة.[64] فقد بلغت الجريمة مستويات عالية من التنظيم لا يستطيع مواجهتَها -في الأساس- إلّا الشرطةُ والمؤسّسات الرسميّة.[65] حيال هذا الواقع، تحاول لجان إفشاء السلام (التي أُنشِئت عام 2021 منضويةً تحت جناح لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة) العملَ على التقليل من آثار وحِدّة الجريمة في البلدات العربيّة، والبحثَ عن أدوات لحلّ مشاكل داخليّة قد تتدحرج إلى حالات عنف وإجرام.[66]

تعاملت المؤسّسة الحاكمة مع لجان إفشاء السلام على أنّها تشكّل تهديدًا وتحدّيًا لسياساتها وسيادتها في ما يخصّ هندسة المجتمع الفلسطينيّ.[67] ومن أجل "استعادة السيادة" -حسب مزاعم الشرطة- داهم نحوُ 1,500 عنصر من الشرطة الإسرائيليّة، في نهاية كانون الثاني 2025، بينهم قوّات خاصّة وَ "حرس الحدود"، مكاتبَ "لجان إفشاء السلام القُطْريّة" وَ"جمعيّة السلْم الاجتماعيّ للإصلاح والتحكيم" (ومقرّها أمّ الفحم)، وقاموا باحتجاز ممتلكاتها، والحجز على حساباتها البنكيّة. وأعلنت الشرطة حظر نشاط "لجنة إفشاء السلام القطْريّة" وفروعها في مختلف البلدات العربيّة. وقد رافقت حظرَ اللجنة حملةُ اعتقالات وتفتيش بيوت الناشطين في لجان إفشاء السلام القطْريّة، وفي مقدّمتهم رئيسها الشيخ رائد صلاح.[68]

جاءت حملة المداهمات غير المسبوقة بعد أن وقّع وزير الأمن الإسرائيليّ، يسرائيل كاتس، على أمر تُحظَر بموجبه أنشطة "لجان إفشاء السلام"، بذريعة أنّ اللجنة تابعة "للحركة الإسلاميّة الشماليّة" المحظورة منذ عام 2015. وَفْق البيان الصادر من الشرطة، وعلى حدّ زعم الشرطة أنّه على الرغم من الأهداف المعلَنة للجان إفشاء السلام بالتعامل مع قضايا العنف، تشير المعلومات التي جمعتها الشرطة في السنوات الأخيرة "أنّ اللجان أُنشِئت كغطاء لاستمرار أنشطة الحركة الإسلاميّة المحظورة، وذلك تماشيًا مع نظرة الإخوان المسلمين ونشْر الأَجِنْدة العالميّة للحركة الإسلاميّة ضدّ دولة إسرائيل"- حسبما ورد في البيان.[69]

رأت بعض القيادات والأحزاب السياسيّة أنّ اعتقال الشيخ رائد صلاح وناشطين في اللجان، وقرار حظر عمل اللجان وإخراجها عن القانون، هو خطوةٌ خطيرةٌ، وقرارٌ سياسيٌّ بامتياز يعكس سياسةً مُمَنْهَجةً لاستهداف المؤسّسات الوطنيّة والقيادات وملاحَقتهم سياسيًّا.[70]

63. خوري، جاكي. (2025، 2 أيّار). إلغاء مسيرة إحياء ذكرى النكبة يعكس أساسًا الوضع في إسرائيل. هآرتس [بالعبريّة]

64. هوّاري، عرين. (2023). "الفلسطينيّون في إسرائيل". لدى: غانم، هُنَيْدة (محرّرة). **تقرير "مدار" الإستراتيجيّ 2023**. رام الله: مدار. ص.ص. 154- 164.

65. زعبي، بكر. (2025، 17 نيسان). في المجتمع العربيّ الناس مقتنعون: الجريمة ليست تقصيرًا. هي برنامج سلطويّ. سيحاهْ مِكُومِيتْ. [بالعبريّة]

66. حبيب الله، علي. (2025، 29 كانون الثاني). حظر "لجان إفشاء السلام": ما الجديد؟ عرب48.

67. المرجع السابق.

68. بكري، قاسم. (2025، 28 كانون الثاني). حظر أنشطة "إفشاء السلام": التحقيق مع الشيخَيْن رائد صلاح وخيري إسكندر. عرب48.

69. موقع بانيت وصحيفة بانوراما. (2025، 28 كانون الثاني). بيان مشترك للشرطة وَ"الشاباك" ووزارة الأمن: "حظر نشاطات لجان "إفشاء السلام"، إغلاق مكاتبها في أمّ الفحم وإخراجها عن القانون". بانيت.

70. بكري، قاسم. مرجع رقم 68.

خاتمة

عدائيّة دولة إسرائيل ومؤسّساتها تجاه فلسطينيّ الـ48 لم تبدأ في تشرين الأوّل 2023، بل إنّ هذه السياسات -وإن اختلفت حدّتها ووتيرتها- قائمة منذ إقامة إسرائيل ومستمرّة. فمنذ تأسيس دولة إسرائيل، يعيش الفلسطينيّون ممّن تبقّوْا في وطنهم في ظلّ بنْية عنصريّة وسياسات إقصاء؛ بدءًا من فرض الحكم العسكريّ (1948- 1966)، مرورًا بعقود من سياسات نهب الممتلكات ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، ومحاولات طمس ومحو هُويّتهم الجمعيّة الفلسطينيّة، والملاحَقات السياسيّة لمن يواجه ويتحدّى هذه السياسات.

وقد سَنّ الكنيست، منذ العام 1948، العديد من القوانين التي ترسّخ التفوّقَ اليهوديّ والتمييزَ العنصريّ وقمْعَ حقوق المواطنين الفلسطينيّين، وتعزيزَ السيطرة عليهم، على الصعيدَيْن الفرديّ والجماعيّ.[71] ومنذ هبّة القدس والأقصى في تشرين الأوّل 2000، ازدادت وتيرةُ وحِدّةُ سَنّ القوانين العنصريّة، من بينها تلك المتعلّقة بإعادة تعريف المواطَنة أو ملاحقة إحياء ذكرى النكبة أو غيرها من القوانين المتعلّقة بما يسمّى "مكافحة الإرهاب". ذروة هذه التشريعات تمثّلت في قانون القوميّة (قانون أساس: إسرائيل- الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ).[72] بعض مؤسّسات حقوق الإنسان الإسرائيليّة (من بينها مؤسّسة "بِتْسِيلِمْ")، والدوليّة (كمؤسّسة "هيومان رايتس ووتش" وَ"أمنستي إنترناشيونال"- على سبيل المثال)، وَصفت السياساتِ المعمولَ بها تجاه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، إلى ما قبل أحداث السابع من أكتوبر 2023، بأنّها سياسات نظام فصل عنصريّ (أپرتهايد).[73]

منذ بداية حرب الإبادة على غزّة، قدّمت حكومة إسرائيل عددًا من اقتراحات القوانين، وسنّت عدّة قوانين، كلّها ترمي إلى تسهيل عمليّة القمع والملاحَقة والإخراس تجاه المواطنين الفلسطينيّين. من بين هذه القوانين والاقتراحات ما يسعى إلى تسهيل شطب مرشّحين وقوائم عربيّة تريد الترشُّح للبرلمان،[74] وأخرى تفرض السَّجن خمس سنوات على من يمتدح "المجزرة" أو ينفي حصولها في السابع من أكتوبر 2023 في محيط قِطاع غزّة.[75] هذه القوانين والسياسات العنصريّة البنيويّة مهّدت الطريق أمام تفعيل سياسات الإخراس والقمع تجاه المجتمع العربيّ منذ بداية حرب الإبادة على غزّة، وتوسيعها خلال العام الأخير، حتّى بعد أن تراجعت حدّة التهديد الأمنيّ الذي اتّخذته الحكومة ذريعةً لتفعيل هذه السياسات، وعلى الرغم من حالة الاستكانة والخوف السائدة لدى المجتمع العربيّ.

تابعت هذه الورقة الملاحَقة السياسيّة وسياسات الإخراس تجاه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، التي مارستها منذ منتصف عام 2024 مؤسّساتُ الدولة الإسرائيليّة، وأجهزةٌ إعلاميّة، ومنظّماتٌ غير حكوميّة. مُنِحت السلطات الأمنيّة، منذ بداية الحرب على غزّة، صلاحيّاتٍ استثنائيّةً تتيح لها فتح التحقيقات مباشرة في حالات تدّعي أنّها دعمٌ علنيّ لحركة حماس أو تحريضٌ لممارسة العنف. وأتاحت النيابة العامّة لجهاز الشرطة تقديم طلب اعتقال مشتبَهٍ بهم من المحكمة حتّى نهاية الإجراءات في تهم التعبير عن الرأي، وهو ما أدّى إلى اعتقال عشرات من المواطنين الفلسطينيّين. وتابعت الورقة استهدافَ وملاحقةَ المؤسّسات الوطنيّة والقيادات السياسيّة؛ من ذلك حظرُ عمل لجان إفشاء السلام، المنضوية تحت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، ومصادرةُ ممتلكاتها، واعتقالُ ناشطين فيها، ومنعُ مسيرة العودة إلى القرى المهجَّرة لإحياء ذكرى النكبة والتهجير، وازديادُ استعمال أداة الاعتقال الإداريّ وقمع حرّيّة التعبير، ضدّ

71. انظر/ي: عدالة. [د. ت]. قاعدة بيانات القوانين التمييزيّة. عدالة.

72. Jabareen, Hassan; & Bishara, Suhad. (2019). The Jewish nation-state law: Antecedents and constitutional implications. Journal of Palestine Studies, 48 (190). Pp. 46- 55.

73. انظر/ي: بِتْسِيلِمْ. (2021، 12 كانون الثاني). نظام تفوُّق يهوديّ من النهر إلى البحر: إنّه أپرتهايد. بِتْسِيلِمْ؛ منظّمة العفو الدوليّة. (2022، 1 شباط). نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، نظرة على عقود من القمع والهيمنة. منظّمة العفو الدوليّة.

74. المشهد الإسرائيليّ. (2024، 4 تشرين الثاني). تحت غطاء "مكافحة الإرهاب"، مشاريع قوانين حكومية تحاول إضفاء طابع مؤسسي على الملاحقة السياسيّة!. مدار.

75. الراصد القانونيّ. (2025، 22 كانون الثاني). بالقراءة النهائيّة مشروع قانون يقضي بفرض السَّجن 5 سنوات على من "ينفي أو يمتدح 7 أكتوبر 2023". مدار.

قيادات سياسيّة، وصِحافيّين وفنّانين، بغْيةَ إلغاء ما تبقّى من هامش ضيّق لحرّيّة التعبير، وتجريم العمل السياسيّ، بما في ذلك العمل البرلمانيّ -على نحوِ ما حصل في طلب عزل النائب أيمن عودة من الكنيست.

هذه الأدوات والممارسات توضّح أنّ مؤسّسات الدولة ماضية في تصعيد الخطوات القمعيّة تجاه المجتمع العربيّ، وأنّ هذا التصعيد لا يتعلّق بتصرّف المجتمع العربيّ، ولا بوجود حالة احتجاج، ولا بضرورات الحالة الأمنيّة أو الطوارئ -كما تدّعي الحكومة- التي تراجعت على نحوٍ بالغ في العام الأخير، بل يتعلّق بكونهم يشكّلون تهديدًا محتمَلًا وَفقًا لقناعة وذهنيّة المؤسّسة الحاكمة، بسبب انتمائهم القوميّ. المؤسّسة الإسرائيليّة وضّحت أنّها ما زالت تتعامل مع المواطنين الفلسطينيّين بالأدوات والمنظار الأمنيّ، وأنّ المواطَنة لا توفّر الحماية الضروريّة من بطش المؤسّسة والأغلبيّة، بل يمكن لمؤسّسات الدولة تعليقُ المواطَنة متى شاءت، إذا كان الأمر يخدم الأهداف السياسيّة للحكومة والمؤسّسة الأمنيّة. والأبرز أنّ هذه السياسات والأدوات تُنفَّذ دون أيّ معارضة جِدّيّة من قِبل أحزاب سياسيّة إسرائيليّة معارِضة للحكومة، ولا من قِبل المجتمع الإسرائيليّ أو الإعلام أو النخَب الأكاديميّة والثقافيّة- إلّا في ما ندر.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية